مشروع المرأب... 2
بين الخلافات والقرارات المتسرعة

■ عبدالله خالد

عمّق مشروع المرأب، في الشكل الذي طرحه مجلس الإنماء والإعمار، والملابسات التي رافقته والخلافات التي واكبته والقرارات المتسرّعة والمتناقضة التي أعلنها المجلس البلدي، الشرخ الذي تعاني منه الفيحاء كنتيجة طبيعية للحرمان الذي رزحت تحته وأدى إلى شرذمة المجتمع الأهلي والمدني، بسبب عدم توصل القوى الفاعلة إلى اتفاق مبدئي ينحي الملف الاقتصادي–التنموي عن الخلافات السياسية، ويضع شرعة تؤكد على الثوابت التي يفترض أن يحصل إجماع حولها، انطلاقاً من أنّ إنعاش طرابلس سينعكس إيجاباً ويخفف من الضائقة الاقتصادية– الاجتماعية التي حلت بها بعد أن تقلص دورها وتراجعت وظيفتها.

الأمر المؤسف هو أنّ الحراك الذي شهدته مدينة طرابلس مؤخراً، من قبل القيادات والفعاليات والهيئات والمؤسسات المدنية أدى إلى تكريس التشرذم، بدلاً من السعي إلى بلورة توافق يركز على مصلحة طرابلس ويضغط من أجل إقرار مشاريع اقتصادية تنموية منتجة، تقلص البطالة في المدينة وتمنع استغلال شبابها وتوريطهم، نتيجة فقرهم، في مشاريع تجعل طرابلس صندوق بريد تتبادل عبره القوى المتصارعة في المنطقة الرسائل، وساحة صراع تبقي التوتر من دون تفجير كبير.

جاءت الخطة الأمنية الأخيرة لتنهي هذا الدور، أو تقلصه على الأقلّ، بحيث أصبح الإنماء مطلباً حقيقياً يرفد الخطة الأمنية ويحصّن أبناء طرابلس ويمنع غرقهم في وحول مشاريع مشبوهة دفعت المدينة ثمنها غالياً. والأمر المؤكد أنّ أحداً، مهما علا شأنه، لا يمكنه أن يقف حجر عثرة في طريق تنمية وتطوير عاصمة الشمال، وخصوصاً إذا استند إلى خطة وطنية شاملة تنطلق من أولويات واضحة وتستند إلى مشاريع منتجة بعيداً من العشوائية والارتجال. ومن هذا المنطلق، يجب التدقيق في أي مشروع يطرح في مرحلة نشهد فيها ضائقة اقتصادية رتبت أعباء معيشية ضاغطة لا تسمح بهدر ملايين الدولارات على مشاريع لا تسهم في تنشيط الوضع الاقتصادي لطرابلس والشمال.

بالعودة إلى مشروع المرأب، نجد أنّ المعلومات حوله ضاغطة وملتبسة وتحمل أكثر من تفسير وبعضها متناقض، خصوصاً بعد أن ازداد الشرخ بين مؤيدي المشروع والمعترضين عليه والمطالبين بإعادة دراسته ليشكل مدخلاً لإعادة إحياء ساحة التل بحيث تكون لها جدوى ومنفعة لطرابلس وأبنائها. وهذا ما يفترض أن تتضمنه الدراسة الجديدة التي وعدنا بها لتوضيح طبيعة المشروع وفائدته وكلفته والمخطط التوجيهي الذي استندت إليه.

وفي هذا السياق، تسربت معلومات من مصادر، قيل أنها موثوقة، تفيد بأنّ مشروع المرأب قد لزم لمقاول كبير من بيروت، محسوب على مرجع سياسي رفيع وبالصيغة التي أعدها مجلس الإنماء والإعمار من دون أي تعديل وأنّ الصفقة تضمنت توزيعاً للحصص (صبّ الباطون، الحفر، نقل الرمال، ملكية الرمال، المطعم، الإدارة). وأشارت المعلومات إلى أنّ تنفيذ المشروع سيبدأ في نهاية هذا الشهر وأنّ وعوداً أخرى أعطيت للبعض حول فتح الباب للمساهمات والاستثمارات اللاحقة عند تشغيل وتخصيص المرأب وقد أصبحت أسماء المستفيدين من المشروع معروفة.

واللافت في كلّ ما يجري، أنّ أحداً لم يكلف نفسه عناء تكذيب أو مجرد التشكيك، على الأقل، في تلك المعلومات. كما أنّ معلومات أخرى سربت لتؤكد الإصرار على تنفيذ المشروع مهما كان الثمن. وهذا ما دفع البعض، في إطار الحرص على تمريره، إلى بذل وعود متناقضة لأطراف الصراع في المجلس البلدي حول إمكانية تثبيت رئيس البلدية أو تبديله، في إطار لعبة البحث عن المطبخ الذي يرسم فيه قرار طرابلس السياسي والاقتصادي والتنموي خارجها، وخلافاً لإرادة أبنائها، وتردّدت معلومات أخرى تفيد بأنّ تغير مواقف أعضاء المجلس البلدي من الرفض إلى الموافقة على المشروع قد تمّ بعد التغييرات الجذرية التي اقترحت والتي من شأنها التغيير في وجهة المشروع من مرأب يتضمن مواقف لسيارات الأجرة إلى قصر ثقافي يتضمن عناصر متعدّدة، من ضمنها مرأب يخدمه ويخدم ساحة التلّ بهدف تحويلها إلى منطقة مخصّصة للمشاة وتفعيل الحركة الاقتصادية والتجارية فيها، وهذا ما يؤكد ضرورة إعادة تصميم المشروع ليلحظ إنشاء مبنى السراي القديمة، حرصاً على إعادة إحياء مبنى السراي التراثي في ساحة التلّ.

ترافقت كلّ هذه الأخبار والمعلومات مع تسريب آخر يشير إلى أنّ مشروع المرأب أعيد إلى مجلس الإنماء والإعمار ليجري التعديلات اللازمة عليه. هذه التسريبات المتناقضة تجعل أبناء طرابلس يتساءلون عن أسباب الغموض والغاية منها، وخصوصاً أنه لم يصدر أي بيان رسمي يشرح حقيقة ما حدث والوضع الفعلي للمشروع اليوم، كما يستغربون الخفة التي تعامل بها رئيس وأعضاء المجلس البلدي مع المشروع وحقيقة الضغوط التي مورست عليهم ويعبّرون عن رغبتهم في معرفة حقيقة ما حدث، علماً أنّ مؤسسات دولية تنموية كشفت عن معلومات تؤكد وجود مرأبين في منطقة المشروع يستوعبان 1200 سيارة ويبعد أحدهما أقلّ من 100 متر (مدرسة الجديدة) فيما يبعد الآخر حوالي 1000 متر (المعرض)، الأمر الذي يثبت أنّ المرأب لا يدخل في سلم الأولويات، إلا إذا كانت صفقة الحصول على الرمل الأحمر النادر الوجود في لبنان تبرّر وتتقدم على كلّ المشاريع المنتجة التي أجمع أبناء طرابلس على ضرورة تحقيقها. وهذا ما يطرح تساؤلات وعلامات استفهام كثيرة.

وزارة الاقتصاد أعلنت تكثيف الرقابة على تعرفة المواقف

أعلن وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، في بيان، تكثيف الرقابة على التعرفة المعتمدة لمواقف السيارات المكشوفة والمغلقة في منطقتي بيروت وجبل لبنان، وبالأخص المواقف الليلية. وسينظم مراقبو مديرية حماية المستهلك محاضر ضبط في حقّ المخالفين لعدم التزام السعر الرسمي.

وأكدت الوزارة استمرارها في التشدّد في قمع المخالفين، طالبة من المواطنين تقديم الشكاوى على الخط الساخن 1739 أو عبر التطبيق الخاص بالهواتف الذكية Consumer Protection Lebanon أو عبر موقع الوزارة الالكتروني www.economy.gov.lb

جمعية الصناعيين رحبت بالإجراءات الأخيرة في المرفأ

تابع رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي الجميل المشاكل التي يعاني منها الصناعيون جراء الإجراءات الجمركية الأخيرة المتبعة في مرفأ بيروت. وأجرى الجميل لهذه الغاية اتصالاً بوزير المالية علي حسن خليل بحث خلاله آخر المستجدات في هذا الإطار، شاكراً إياه على الإجراءات التي اتخذها والتي شكلت معالجات عملية للمشاكل الناتجة عن وقف العمل بـ«الخط الأخضر» وتحويل كلّ البضائع إلى «الخط الأحمر».

ولفت الجميل، في بيان إلى أنّ «هذه الاجراءات تتناسب مع طروحات جمعية الصناعيين لا سيما التفتيش الانتقائي والتدقيق المفاجىء على البضائع»، معتبراً أنّ هذه الإجراءات «تسهل أمور الصناعيين وتنعكس إيجاباً على أعمالهم وعلى الاقتصاد الوطني في شكل عام».

وأكد أنّ الجمعية «ستبقى على تواصل دائم مع الصناعيين لرصد أي خلل، في هذا الإطار، ومتابعته مع المعنيين».

إسكوا أطلقت تقرير «اقتصاد المعلومات 2015»

أطلقت «إسكوا» خلال ندوة إعلامية في بيت الأمم المتحدة في بيروت، تقرير «اقتصاد المعلومات 2015» الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، بعنوان «إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية».

وأعلن رئيس وحدة الاتصال ونشر الإحصاءات في شعبة الإحصاء في المنظمة رامي الزعتري أنّ «مدى التسوق عبر الإنترنت يتفاوت كثيرا بين الناس في مختلف البلدان والمناطق»، لافتاً إلى «أنّ التجارة الإلكترونية العالمية تنمو وتتطور في شكل ملحوظ».

وأضاف: «إنّ التقرير يلاحظ أنّ نطاق مشاركة البلدان النامية في التجارة الإلكترونية والاستفادة منها آخذ في الاتساع. ويعزى ذلك أولاً إلى تحسّن الربط بالإنترنت، مع انتشار استخدام الهواتف المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي، وارتفاع مستويات استخدام الإنترنت. وثانياً، تؤدي تطبيقات ومنصّات التجارة الإلكترونية وحلول الدفع الجديدة إلى تيسير الانخراط في التجارة الإلكترونية. وثالثاً، تظهر بسرعة، في البلدان النامية، بما في ذلك في أقلّ البلدان نمواً، الشركات الإلكترونية المحلية التي تقدم خدمات في التجارة الإلكترونية مصمّمة وفقاً للطلب المحلي».

وتابع الزعتري: «في الوقت الذي تؤثر الجرائم الإلكترونية في مدى استعداد المشترين والبائعين على السواء لإجراء معاملات على شبكة الإنترنت، أظهر التقرير أنّ سنّ قوانين لتيسير تحقيق الأمن والثقة في إجراء المعاملات على شبكة الإنترنت هو أمر ضروري، لكنه يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر مع وجود ثغرات كبيرة في كثير من البلدان النامية».

وكانت الندوة بدأت بكلمة لرئيسة قسم الابتكار في شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا نبال أدلبي، أشارت فيها إلى «أنّ المنطقة العربية قد شهدت قفزة نوعية في صياغة التشريعات السيبرانية في السنوات الأخيرة في مجال المعاملات الإلكترونية والجرائم السيبرانية، بينما ما زالت تعاني من ضعف القوانين المتعلقة بحقوق الأفراد ومنها قوانين حماية المستهلك أو حماية الخصوصية والبيانات الشخصية في الفضاء السيبراني»

وتحدثت الباحثة المساعدة في قسم الابتكار هانيا الديماسي، حول تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية، فركزت على الوضع والتحديات في المنطقة.

وركزت على دور «إسكوا» في تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة. وقالت: «إنّ اهتمام إسكوا بالتشريعات السيبرانية يعود إلى العام 2007، إذ أنها تساهم في بناء مجتمع معرفة عربي وذلك وفقا لتوصيات القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS، كما تعمل على تحفيز التكامل الإقليمي بين الدول العربية».

زعيتر أطلق مشروع النقل العام ضمن بيروت الكبرى: مدة التنفيذ 3 سنوات بكلفة 250 مليون دولار

زعيتر متحدثاً خلال إطلاق المشروع

أعلن وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر إطلاق مشروع النقل العام للركاب ضمن بيروت الكبرى، بما في ذلك النقل السريع على الخط الساحلي، ما يشكل نظام نقل متكاملاً لخدمة كلّ المناطق ضمن بيروت الكبرى وربطها بمراكز المحافظات في الشمال والجنوب والبقاع، كمشروع رائد ينفذ في مرحلة أخرى، على أن يتم في المرحلة الثانية استكمال هذا النظام وإيصال خدمة النقل إلى كلّ المناطق اللبنانية.

وحضر وفد من البنك الدولي برئاسة الدكتور زياد النكت، خبير المواصلات والنقل الدكتور ابراهيم شحرور عن مجلس الإنماء والإعمار، المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، والمدير العام لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك زياد نصر.

وأشار زعيتر إلى أنّ «واقع النقل مأساوي، بدءاً من الطرق وأزمة السير الخانقة التي لها تداعيات على كلّ المستويات». وقال: «في السابق كانت هناك خطة متكاملة للنقل العام للتطبيق تشمل قرارات لشراء الباصات ومشروع النقل السريع الذي يربط بين بيروت وجونيه بطول حوالى 22 كلم، وهو العمود الفقري لخطة النقل لبيروت الكبرى. وبعد موافقة مجلس الوزراء سنبدأ بالتنفيذ، وخبراء البنك الدولي يقومون بالخطوات الميدانية للانطلاق جدياً بهذا المشروع الذي يعتبر خطوة من خطوات الألف ميل لخطة النقل المشترك».

ولفت إلى أنّ ممرّ الباص السريع من بيروت إلى جونيه، «سيكون على الأوتوستراد، والدراسات التي توضع ستحدّد ما إذا كانت هناك عقبات ويمكن تذليلها في شكل فني ومدروس ومن دون تشكيل أي عائق على الأوتوستراد الحالي». أما بالنسبة إلى موضوع سكة الحديد، قال زعيتر: «إنّ خط سكة الحديد الحالي عليه تعديات لكنها لا تحول دون تنفيذ خط سكة الحديد، ويمكن إزالة كلّ العوائق والعقبات، وخصوصاً التعديات على خط بيروت– الشمال وبيروت– الجنوب وبيروت– رياق– البقاع».

وتابع: «إنّ خط بيروت– جونيه، جونيه– طرابلس سيكون أسرع من أي خط آخر. حالياً، وبالنسبة إلى سكك الحديد، هناك عروض من البنك الدولي ومن شركات عدة، بالإضافة إلى دراسات موجودة، وهذه الشركات متحمّسة للمشروع لما له من جدوى اقتصادية، والهدف من هذه الخطة إنجاحها، والإدارة معنية مباشرة بتنفيذ هذا المشروع، ومن الضروري الشراكة مع القطاع الخاص أو إعطاؤه دوراً كاملاً بإشراف الوزارة للتعاون في ما بيننا، وسيتم التفاهم على هذا الموضوع، والبنك الدولي سيكون له رأي في ذلك. والدراسات الموضوعة فيها كلّ التفاصيل، أين ستكون المحطات والمواقف والإعلان عنها أسوة بالدول المتحضرة، وعلى المواطن المساعدة والمشاركة في هذه الثقافة لتخفيف أزمة السير».

وأشار زعيتر إلى أنّ «البنك الدولي هو الممول للمشروع ولديه خبراء في هذا المجال، إضافة إلى الخبراء الموجودين لدينا وخبراء مجلس الإنماء والإعمار، وهو ما يشكل حلقة متكاملة كفريق عمل، وتقدر كلفة المشروع بنحو 250 مليون دولار، والتنفيذ في مدة أقصاها 3 سنوات».

لقاءات

وكان زعيتر استقبل محافظ بعلبك ـ الهرمل بشير خضر يرافقه وفد من فاعليات جبل محسن، وجرى البحث في تأهيل شبكة الطرق في جبل محسن، نظراً إلى حاجة المنطقة إلى هذه الأعمال، وكيفية تأمين تنفيذ الأشغال وفقاً للأولويات وضمن الاعتمادات المتوافرة لدى الوزارة. وتناول الشأن الإنمائي المناطقي مع النائبين ميشال موسى ووليد خوري والنائب السابق مخايل ضاهر.

إطلاق رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية

نسناس: ضرورة ماسّة لتحقيق التنمية المتوازنة

بعد سلسلة اجتماعات عقدها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس، بصفته رئيس اللجنة التحضيرية لدرس مشروع إنشاء «رابطة المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية»، أعلنت المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية إطلاق هذه الرابطة التي اجتمعت في مدينة الرباط، وضمّت فلسطين وموريتانيا والأردن والسودان ومصر واليمن والجزائر والمغرب، في حضور المدير العام لمنظمة العمل العربية محمد لقمان.

واعتبر نسناس أنّ إطلاق الرابطة «يأتي إيماناً بضرورة ماسة للحوار الاجتماعي لتحقيق التنمية المتوازنة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة القدرة على مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية، وحرصاً على إيجاد آلية لتعزيز التعاون بين المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية لتعزيز نسيج الوحدة للمجتمعات العربية».

وصادقت هذه المجالس على النظام الأساسي للرابطة تكريساً للأحكام الواردة في «إعلان المبادئ» في شأن الحوار الاجتماعي في البلدان العربية الصادر عن منظمة العمل العربية، و«إعلان الرياض» (شباط 2014) الصادر عن «المنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل» بالتأكيد على أهمية إنشاء المجالس الاقتصادية في الدول العربية وتفعيلها لتعزيزالحوار الاجتماعي على المستوى الوطني ورفع المشاركة العربية على المستوى الدولي، وذلك التزاماً بالأحكام الواردة في المواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة.

وستعاود اللجنة اجتماعاتها في الجزائر كي تضع آلية تنفيذ هذا النظام.

انتخابات نقابة مزارعي المشاتل

تعلن نقابة مزارعي المشاتل والنصوب في الجنوب عن إجراء انتخابات تكميلية لمجلسها التنفيذي، وذلك يوم الجمعة الواقع في 10 ـ 4 ـ 2015 من الساعة العاشرة صباحاً ولغاية الساعة الثانية عشرة ظهراً في مقرّ النقابة في النبطية (مقرّ اتحاد عمال ومستخدمي محافظة النبطية قرب مصرف لبنان). وإذا لم يكتمل النصاب القانوني في هذه الانتخابات، تؤجل إلى يوم الجمعة بتاريخ 17 ـ 4 ـ 2015 وفي نفس الزمان والمكان، على أن يقفل باب الترشيح يوم الثلاثاء في 7 ـ 4 ـ 2015.

نشاطات اقتصادية

قزي مجتمعاً إلى نقابة عمال البناء

● استقبل وزير العمل سجعان قزي وفداً من اتحاد موظفي وعمال الفنادق والمطاعم والتغذية واللهو في لبنان برئاسة النقيب بشارة شعيا الذي قال بعد اللقاء: «تمنينا عليه حماية اليد العاملة اللبنانية من أي مزاحمة، أجنبية كانت أم عربية، لأنّ هذا القطاع له مواصفات ومراسيم وقرارات تحميه».

ثم تسلم قزي من وفد اتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب برئاسة مرسل مرسل، مذكرة تضمنت المطالبة «بشمول عمال ورش البناء بتقديمات الضمان والتنبيه إلى عمليات الصرف التعسفي وعملية التسريح من العمل التي يقدم عليها عدد كبير من أصحاب العمل».

من جهة ثانية، أصدر وزير العمل قراراً أوقف بموجبه إنجاز معاملات لـ65 مكتب استقدام إلى حين التزامها إزالة اللافتات التي تسيء إلى كرامة الإنسان والعاملات في الخدمة المنزلية والتقيد بالشروط التي وضعتها الوزارة في هذا الخصوص.

● عرض وزير الزراعة أكرم شهيب مع وفد من مربّي الدّواجن في لبنان، آلية حماية قطاع الدّواجن والإنتاج اللبناني وضمان الجودة والنوعية، وكذلك سلامة الغذاء، وذلك في حضور مدير عام وزارة الصحة وليد عمّار ممثلاً وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، والخبير الوطني في سلامة الغذاء في وزارة الصحة دانا أبو رسلان ومدير الثروة الحيوانية في وزارة الزراعة الياس إبراهيم.

وعرض الوفد المشاكل التي يواجهها مربّو الدجاج من «منافسة الفروج المجلّد الذي يدخل لبنان بأسعار رخيصة، ويتمّ بيعه على أنه طازج»، مطالباً بـ«تسهيل الحصول على الترخيص للمزارع وتطوير القوانين والسماح باستيراد اللحم المفصول عن العظم ميكانيكيا (MDM)، ما يعزّز قدرة المصانع على الإنتاج والمنافسة والتصدير». وأعلن أعضاء الوفد أنهم في صدد تفعيل نقابة مربّي الدواجن عبر انتخابات تُجرى في 28 الجاري.

وأكد شهيب حرصه على «حماية القطاع المنتِج والواعد ودعم إنتاج المربّين، عبر ضبط المخالفات قدر المستطاع، وخصوصاً التهريب عبر الحدود، لكنّ الأهم ألا يتمّ التلاعب بالسعر في السوق، فهذا موضوع دقيق يتعلق بغذاء الناس».

وجرى نقاش حول إعادة النظر في المواصفة القياسية اللبنانية المتعلّقة بالدجاج وفق ضوابط معينة تحفظ حقّ الناس والسلامة الغذائية، علماً أنّ مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية «ليبنور» بدأت اجتماعاتها لإعادة دراسة المواصفات.

إزالة التعديات عن الأرصفة والطرقات العامة في بعلبك

قامت شرطة بلدية بعلبك وقوى الأمن الداخلي، بحضور وإشراف محافظ بعلبك – الهرمل بشير خضر، رئيس البلدية الدكتور حمد حسن، آمر سرية بعلبك المقدم مارك صقر، وآمر فصيلة بعلبك النقيب خليل ناصر، بإزالة البسطات والقواطع الحديدية والتعديات عن الأرصفة والأملاك العامة عند مدخل بعلبك الجنوبي وشارع عبد الحليم حجار وبشارة الخوري، وصولاً إلى الإكسبرسات في محيط مرجة رأس العين.

وأشار صقر إلى أنّ إزالة التعديات ومصادرتها تجري «بالتنسيق مع السلطة المحلية في المحافظة والبلدية».

وأشار حسن، بدوره، إلى أنه و«بالتنسيق مع المحافظ وآمر السرية وآمر الفصيلة، نقوم بإزالة التعديات عن الأرصفة والطرقات العامة، ونحن على أبواب موسم سياحي، لذا نأمل من أهلنا التعاون والتجاوب مع التوجهات والإجراءات المتخذة».

دعـــوة

شركة كهرباء جبيل ش.م.ل.

لحضور الجمعية العمومية غير العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة كهرباء جبيل ش.م.ل. بدعوة المساهمين لحضور الجمعية العمومية غير العادية للشركة التي ستنعقد بصورة استثنائية يوم الاثنين بتاريخ 2015/4/20 تمام الساعة العاشرة صباحاً في مركز الشركة الرئيسي في جبيل وذلك لبحث المواضيع التالية:

- المصادقة على التفرغ عن بعض عقارات الشركة.
- تعديل المادة 11 ليصبح التنازل عن الأسهم حر بين أفراد العائلة، والمادة 33 من نظام الشركة لحصر الدعوات بالبريد المضمون أو بجريدتين محليتين.

لحضور الجمعية العمومية العادية السنوية

يتشرف مجلس إدارة شركة كهرباء جبيل بدعوة المساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية السنوية للشركة التي ستنعقد يوم الاثنين بتاريخ 2015/4/20 تمام الساعة الثانية عشرة صباحاً في مركز الشركة الرئيسي في جبيل وذلك لبحث المواضيع التالية:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة لسنة 2014.
2. الاستماع إلى تقرير مفوض المراقبة.
3. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة الخاص وإلى تقرير مفوض المراقبة الخاص وفقاً لأحكام المادة 185 من قانون التجارة.
4. مناقشة حسابات الشركة لسنة 2014 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
5. تعيين مفوض المراقبة لسنة 2015 وتحديد بدل أتعابهم.
6. الترخيص وفقاً لأحكام المادة 158 من قانون التجارة.
7. أمور مختلفة.

مجلس إدارة

المؤتمر العام لاتحاد الغرف العربية اختتم أعماله: للمساهمة الفاعلة في عملية إعادة إعمار سورية

اختتمت أمس فعاليات الدورة 42 للمؤتمر العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، والتي عقدت على مدى يومين في المقرّ الدائم للاتحاد «مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي»، تحت عنوان «مستقبل الاقتصاد العربي والتحولات الإقليمية والدولية».

وعُقدت في إطار اليوم الثاني للمؤتمر، ثلاث جلسات، وحملت الجلسة الأولى عنوان «متطلبات النهضة الاستثمارية المرجوة لخلق الوظائف للحدّ من البطالة والفقر في العالم العربي»، والجلسة الثانية عنوان «أي مستقبل للصناعة والطاقة والأمن الغذائي في المنطقة العربية»، والجلسة الثالثة عنوان «قضايا التمويل المرتبطة بمشروعات القطاع الخاص العربي».

وأوصى المؤتمر بـ«تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية لتحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، باعتباره المصدر الحقيقي لتعزيز القدرة على النمو الفعلي والشامل والمستدام والقادر على خلق فرص العمل الجديدة، بل لإطلاق إمكانات النمو الهائلة في البلاد العربية التي لا يمكن بلوغها إلا إذا أصبح القطاع الخاص المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي وشريكاً أساسياً للحكومات العربية في صياغة السياسات التنموية، وفي بناء القدرات والمهارات وتوجيهها نحو الإنتاج والابتكار والتجديد».

كما دعا إلى «تفعيل الحوار بين القطاع الخاص العربي وممثلي العمل العربي المشترك على المستوى الرسمي العربي، والاستماع إلى صوت القطاع الخاص، وإشراكه في صياغة القرار الاقتصادي العربي المشترك، وفي المشروعات التكاملية، بهدف تعزيز دوره في التنمية والتكامل، وتعزيز دور القطاع الخاص في عمليات الإنماء وإعادة البناء والإعمار في الحاضر والمستقبل وفي إحياء الاقتصادات العربية التي تمرّ بأوضاع صعبة، ارتكازاً على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتشريعات التي تسهّل توجيه الاستثمار إلى البنى التحتية، وإلى الأولويات المتصلة ببناء الوحدات السكنية السريعة، والمدارس، والمستشفيات الميدانية، ودمج المهاجرين في عمليات البناء، ودعم المجتمعات التي هاجروا إليها بتخفيف الأعباء التي باتت تفوق قدرة الدول المستضيفة».

وأكد المؤتمر ضرورة «التصدي لتحدي البطالة المتفاقمة في العالم العربي من خلال الحلول المبتكرة، والتوعية المجتمعية بأهمية دعم الشباب، والاستثمار في مراكز التعليم المهني، وتوفير فرص التوظيف، وربط رواد الأعمال بمصادر التمويل، وتقديم المساعدات التقنية لهم، وبناء قدراتهم وتنميتها لمواكبة متطلبات الأسواق، وتحمّل القطاع الخاص المسؤولية الاجتماعية في دعم الشباب، وتبني الحكومات للسياسات التي ترعى القدرات الشبابية وتنميها».

كما أكد «الالتزام بخيار السوق العربية المشتركة المتفاعلة مع الاقتصاد العالمي، حيث لا مكان في عالم الاقتصاد الحديث للاقتصادات المنغلقة، والعمل جدياً على معالجة العقبات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عبر اتخاذ ما يلزم لتقليص مدة العبور على المنافذ الجمركية، وخفض تكاليف أجور الشحن والنقل، وإقرار اتفاقية عربية لتسهيل سمات الدخول للمعنيين بالتجارة العربية البينية بين الدول العربية، وتوحيد المواصفات وآليات الاعتماد، وتفعيل مفاوضات تحرير تجارة الخدمات البينية، ومفاوضات قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، والمضي قدماً في إجراءات الاستعداد لإقامة الاتحاد الجمركي العربي».

ودعا أيضاً «إلى إصدار قرار قمة عربي بمنح الأفضلية للمنتج العربي في المشتريات الحكومية، إذا تساوى في الجودة مع المنتج الأجنبي، على ألا تزيد تكلفته عن 15 في المئة من تكلفة المنتج الأجنبي».

وتمنى المؤتمرون على جامعة الدول العربية، «أن تعود سورية إلى كنفها لممارسة دورها كعضو مؤسس وفاعل في هذه الجامعة»، ودعوا

«القطاع الخاص العربي، إلى الاستعداد للمساهمة الفاعلة في عملية إعادة إعمارها وإنمائها».

لجنة المحامين المولجة بتعديل قانون الإيجارات: التعديلات المقدمة تنصف الطرفين المالك والمستأجر

بعد التظاهرة التي قام بها المستأجرون الإثنين، أكدت لجنة المحامين المولجة بالطعن وتعديل قانون الإيجارات في بيان، أنّ «التعديلات المقدمة منها ومن النواب هي في الحدّ الأدنى من المطالب التي تنصف الطرفين المالك والمستأجر، استناداً إلى قرار المجلس الدستوري والقوانين المرعية الإجراء، وقد أكد عليها الرئيس نبيه بري بعد لقائها مع اللجنة ولجان الدفاع عن المستأجرين على وجوب إعادة التوازن إلى القانون ليكون منصفاً للطرفين».

وأضاف البيان: «بالرغم من التوجيهات الصريحة المعطاة لرئيس لجنة الإدارة والعدل ولنواب اللجنة، إلا أننا رأينا كيف كان هناك انحياز كلي لمعارضة التعديلات من دون أي تبرير قانوني ومنطقي، وخصوصاً أنّ أغلبية التعديلات لا تمسّ بوضعية المالك أو القانون في جوهره، لكنها تعطي الضمانات للمستأجر بإمكان بقائه في المأجور مدة 9 سنوات دون المساس بهذه الصيغة طوال هذه المدة مع إمكانية تأمين البديل وشراء منزل آخر، وهذا لا يمكن أن يتم من دون بعض التعديلات ومن دون توسيع مروحة المستفيدين من الصندوق كون بدلات الإيجار ستصبح خيالية ولا يمكن دفعها ولو جزئياً إذا لم يغطى الصندوق بدلات الإيجار كاملة للمستأجر الأساسي للفرد والذي يكون دخله الفردي 7 أضعاف الحدّ الأدنى للأجور وليس مجموع مدخول عائلته كما هي الآن (3 أضعاف الحدّ الأدنى للأجور للعائلة) والتي لا يمكن أن تستفيد منها أي عائلة مهما ارتفع هذا الحدّ، وخصوصاً أنّ الصندوق مسؤول عن دفع بدلات الإيجار ودفع المساهمة للمستأجر كجزء من التعويض إذا قرّر أن يترك مأجوره».